

تقرير المراجع المستقل

## الموقرين

السادة المساهمين  
شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة  
(شركة مساهمة سعودية مغلقة)  
جدة - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة غذاء السلطان للوجبات السريعة (شركة مساهمة مغلقة) ("الشركة")، التي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وكذلك الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية من (١) إلى (٢٧)، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المذكورة اعلاه والمرفقة ككل تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤليتنا بموجب تلك المعايير موضحة لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية". إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لمتطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بالتزاماتنا بمسؤوليات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

أمر مراجعة رئيسي	الإعتراف بالإيرادات
<p><b>كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا</b></p> <p>تتضمن إجراءات المراجعة لتقييم الإعتراف بالإيراد على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- قيمنا مدى ملاءمة السياسة المحاسبية للشركة المتعلقة بالإيرادات والمقارنة مع المعايير المحاسبية المطبقة؛</li> <li>- حصلنا على تقارير المبيعات اليومية وتحققنا منها على أساس عينة لإيرادات المبيعات المسجلة في النظام.</li> <li>- اختبرنا إجراءات القطع على عينة من معاملات المبيعات التي تمت قبل نهاية السنة وبعدها لتقييم ما إذا كان قد تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة المحاسبية الصحيحة؛</li> <li>- قمنا بتحليل قيود اليومية المتعلقة بالإيرادات لتحديد العمليات غير المعتادة.</li> <li>- قيمنا مدى إكمال وكفاية الإفصاحات ذات الصلة.</li> </ul>	<p>خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م اعترفت الشركة بإيرادات بمبلغ ١٤٦ مليون ريال سعودي. تتكون إيرادات الشركة من بيع الوجبات السريعة، ويتم الاعتراف بالإيرادات في وقت محدد. إن زيادة عدد المعاملات يزيد من مخاطر المبالغة في تقدير الإيرادات بالإضافة إلى التقارير المالية غير الصحيحة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى إيضاح ١٦-٥ للسياسة المحاسبية.</p>

مسؤوليات إدارة الشركة والأشخاص المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرارية، وفقاً لمبدأ الاستمرارية وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم إدارة الشركة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها التشغيلية، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن الأشخاص المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد وإصدار التقارير المالية.

تقرير المراجع المستقل إلى السادة المساهمين في (تتمة)  
شركة غذاء السلطان للوجبات السريعة (تتمة)  
(شركة مساهمة سعودية مغلقة)

## مسئوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً.

يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان من الممكن التوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر، بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرياً في القوائم المالية، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهرياً ناتجة عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، إفادات مضللة أو تجاوزات لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول مدى ملائمة تطبيق إدارة الشركة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرارية وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فيتعين علينا تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. وعلى أية حال، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية لإبلاغهم بشأن أمور هامة من بينها نطاق عملية المراجعة والتوقيت المخطط لها وكذلك الملاحظات الهامة الناتجة عنها، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية يتم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحكم بيان امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلال، والتواصل معهم في جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق ذلك، الضمانات ذات الصلة.

ومن المسائل التي أبلغت إلى المكلفين بالإدارة، نحدد المسائل ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية، وبالتالي فهي أمور رئيسية من أمور مراجعة الحسابات. ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه

ماهر طه الخطيب

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤

٢٩/٣



التاريخ: ١٤٤٤/١٠/١٤ هـ

الموافق: ٢٠٢٣/٠٥/٠٤ م